هل يحتاج العالم إلى أم؟

عائشة بلحاج

هل يحتاج العالم إلى أمّ تربّيه وتعدّ أنفاسه، بدل الأب الأناني الذي قاده من الأول إلى الهاوية، التي يقف عند حافّتها الآن. ليس فقط عبر صراعاته، بل عبر تدميره الأعمى لكوكبه كطفل مدلّل؟

نعم، يحتاج العالم إلى «المرأة» لإعادته إلى رشده، حاجة الإنسان، بجنسيه، إلى امرأة تنقذه من نفسه. كما تفعل الأم، التي لولاها لتشتّتت الأسَرُ منذ تاريخ بعيد، ودخل الأولاد في صراع مُدمّر مع أب يظنّ أنّ من يُنجبه عليه طاعته، والعمل ضمن توجيهاته، لأنّه أنجب الأولاد من أجله، ليكونوا كما يريد: أتباعاً ومشاريع خاصّة، للكِبَر. وسُحقت البنات تحت ضغط أوهامه عن الرجولة، التي عليها أن تُثبت نفسها بالسيطرة على إناثها. السّيطرة هي مُحفّز هذا الأب، حتى لو أدى ذلك إلى تكسير العظام والجسور، والاستيعاب هو مُحفّز الأم، ولو على حسابها، هي التي تتفهّم دوافع الجميع وتحاول إيجاد نقاط التقاء، وبناء، جسور تشدّها بيديها العاريتين، إذا اطلقتها انهارت الجسور. رغم أنّها لم تُخَيَّرْ هذه المهمة المُستحيلة، بل وجدت نفسها مُجبرة عليها. السيطرة لا تقف عند حدّ، فالمرأة والطبيعة ضحيتان للرجل الذي يدفع بهما إلى الهاوية معتمداً على اعتقاده بأنّ الحياة تدور حوله، وأنّ عليهما القيام بعلّة وجودهما، لا غير، وهما الخصوبة والتناسل، بلا اعتراض أو اشتراط، متجاهلاً أنّهما دُوَرٌ وإن أيضاً. ولم يكتفِ بذلك، بل سيطر عليهما، وعلى طرائق عملهما، النتيجة، إضافة إلى الأزمات التي أوجدها منذ أول أبناء آدم، هي جفاف الأرض وتصحّرها وانهيار توازنها، والامتناع التدريجي للنساء عن الإنجاب، إن كانت لهن القدرة على الاختيار. فالمرأة المتعلّمة، التي لها طموحات مهنية، صارت تُضْربُ عن الإنجاب، والزواج نفسه، لأنّهما عائقٌ، فالأب يضع مسؤولية تربية الأبناء على عاتقها، عدا عن الدور الطبيعي الذي لا يُمكن تغييره، وهو أنّها حضن التكاثر الطبيعي، وهي عملية تعرقل حياة المرأة، وتغيّر نظام حياتها وصحّتها وجسدها. قليلاً ما يقدّرها الرجال التقدير الحقيقي. فالنّساء يلدن من بداية الخليقة، وتحت ظروف مُرَوِّعة، فماذا تريد هؤلاء المُدلّلات الآن التمرد على القدر؟ أو الطبيعة بالنسبة لغير المتدينين؟ فليس عليهم حرج ما دام لا يمكن تغيير قوانين الطبيعة. أمّا بعد الولادة، فهم، «كما يزعمون». غير قادرين على أداء واجب الرعاية أمّاً. فهي أكثر حناناً ورحمة وصبراً. وهي أمور «طبيعية» مرة أخرى. والأب بحكم هذا غير مؤهل فطرياً ونفسياً لهذه المهام...

هكذا يتنصّل الرجل/ الأب من مهامه، وينشغل بنفسه وطموحاته وراحته. ومع ذلك، على الأسرة التي لم يعتِ بها، أن تظلّ تحت سيطرته. أليس هذا ما يفعله قادة العالم الآن؟ في الديكتاتوريات وشبه الديكتاتوريات. وفي العالم الحر الذي يُطبّع تدريجياً مع الحد من حرّية الداخل. كما في نموذج فرنسا. ويقمع الجزء الأقل حيلة في العالم، والذي يعتبره حديقته الخلفية. نماذج: أميركا في جزء كبير من العالم كبير، وروسيا في الدول السوفييتية سابقاً، وإيران في الشرق الأوسط. العالم بحاجة إلى المرأة، لا إلى امرأة واحدة. فهناك قيادات نسائية لا تقلّ بطشاً، عن العقل الأبوي، مثل مارغريت تاتشر، وهيلاري كلينتون، وكوندوليزا رايس، ومادلين أولبرايت، وغيرهن من خرّيجات النظام السياسي الأبوي. الحاملات المُعتّق نفسه في أجساد أنثوية. كما في بعض دول أميركا اللاتينية وآسيا، حيث ورثت نساءً السلطة عن الآباء، في نماذج أخرى لتوارث المُعتّق الأبوي، الذي يُحوّل سلطته إلى نسله، رجالاً أو نساء، فحملن التفكير الديكتاتوري الأبوي نفسه. يحتاج العالم إلى المرأة التي تظهر في الحياة العامة، بشكل طبيعي، حاملة معتقداتها الخاصة مع قدرة غير مُستنزَفة على الاستيعاب، وغير قهرية كما في أمومتها الأسرية، بل استيعاب لا يأتي على حسابها فرداً، ولا يضعها في قالب صغير يبتلع طموحاتها في تغيير العالم. ليس من داخل البيت، بحسب مقولة الدّكوريين، التي تفترض أنّ هناك أبوين عليهما تقاسم المهام، فعلاً لا قولاً، ليبقى لهما معاً مجال لتغيير العالم، بل في الفضاء الواسع للحياة، أفراداً خارج المهام الأسرية، التي تسعى إلى صنع أفراد آخرين، سيحققون أحلامهم، لا أن يعوضوا أحلام الآباء.

هل اندثر الاتحاد المغاربي؟

سمير حمدي

احتضنت تونس، أخيراً (22 إبريل/ نيسان 2024)، اجتماعاً ثلاثياً ضمّ رؤساء تونس والجزائر وليبيا، وبندرج ضمن سياقٍ عام للتنسيق بين الدول الثلاث، وكانت الرئاسة الجزائرية أعلنت، في مارس/آذار الماضي، على هامش قمّة الدول المصدّرة للغاز، عقْد لقاء ثلاثي على مستوى الرؤساء كلّ ثلاثة أشهر، لتنسيق جهود الشراكة والتعاون بين تلك الدول. من الطبيعي أن يطرح هذا اللقاء سؤالاً مشروعاً بشأن غياب كلّ من المغرب وموريتانيا، وإن كان المتابع لأوضاع المنطقة المغاربية يدرك أنّ تشكّل هذه «الترويكا» يأتي في إطار حالة التفكّك والأزمة الحادة اللتين عرفهما اتحاد دول المغرب العربي. وتسمية «المغرب العربي» أو «المغرب الكبير» هو المصطلح الذي يستخدمه الجغرافيون للإشارة إلى الجزء الشمالي من أفريقيا، باستثناء مصر، ويستخدمه الفرنسيون للإشارة إلى المنطقة التي خضعت لسيطرتهم الاستعمارية (الجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا) التي ضُمّتْ إليها ليبيا، التي احتلتها إيطاليا، بعد الاستقلال. وتستفيد المنطقة من عوامل الوحدة القوية، لكنّ التطورات السياسية والاستراتيجية أثبتت أنّ العلاقات بين الأنظمة ظلّت المعيار الحاسم للتحليل، إذ شهدت تلك البلدان مسارات متباينة للغاية بمجرد انتهاء الهيمنة الاستعمارية.

في عام 1989، وقّعت الدول الخمس على معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، غير أنّ كلّ جهود التكامل والسير نحو الوحدة، التي بذلتها دول الاتحاد، ظلّت باهتة وشكلية في أحسن الأحوال. أحد الأسباب المهمّة لذلك هو التنافس السياسي الإقليمي الذي كانت قائمة بين أعضائه، بنفس الطريقة، بتعبير علينا ألا نستسلم لتقسيم بلدان المغرب العربي إلى دول صغيرة في بناء وحدتها حالياً، وإنّما ينبغي المضي قدماً على مراحل، والتمسك بما هو ممكن، وقبل كل شيء، البدء بإزالة العقبات التي تجعل، حالياً، كلّ جهود التقارب والمواءمة الاقتصادية تذهب سدى.

(كاتب تونسي)

2012، إلى غرس روح الوحدة التي جرى إحياؤها في الأيام الأولى للربيع العربي في اتحاد المغرب العربي، إلا أنّ الجهود المبذولة قد فشلت كلّها في خلق الآليات اللازمة لبناء الثقة بين الأنظمة المغاربية المتقاقصة في التوجّهات والأهداف، وحتى التحالفات. في يناير/كانون الثاني 2017، أعلن العاهل المغربي الملك محمد السادس نهاية مشروع الوحدة المغاربية، عندما أكّد أمام رؤساء الدول الأفريقية، في القمة الـ28 للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، أنّ «شعلة اتحاد المغرب العربي قد انطفأت، في ظلّ غياب الإيمان بمصير مشترك». واستطرد: «إنّ الحلم الذي ناضل من أجله جيل الرواد في الخمسينيات من القرن الماضي يتعرض اليوم للخيانة». حتى وإن لم يُعلن رسمياً حلّ الاتحاد، فإنّه من الناحية الواقعية لم يعد فاعلاً في ظلّ المشهد الجيوسياسي الحالي، المتّصّف، الذي تشهده منطقة المغرب العربي، والذي تميّزه بشكل متزايد المصالح المُتعدّدة والمُتباينة، ولا تزال الدولتان الكبريان القادرتان على ترسيخ الوحدة المغاربية تُصعّدان خلافهما، فالمغرب والجزائر لا يتّفقان على أيّ شيء تقريباً، وقد تفاقمت بينهما الخلافات والاتهامات المتبادلة، ولسوء الحظ، يبدو أنّ شياطين خلافهما البينيّ قد امتلكوا تدريجياً جمهورهم الخاص الذي يتهم بعضه بعضاً بشكل متواصل بناء بتجاوز المجال السياسي إلى منتديات وسائل التواصل الاجتماعي، والأحداث الرياضية والترفيهية. إنّ محاولة بناء حلف ثلاثي يضمّ الجزائر وتونس وليبيا، على أهميته، لا يُغني عن ضرورة إعادة الروح لفكرة الوحدة المغاربية، ورغم لبنان أيضها، وهم عملياً يريدون القول بذلك إنّهم يرفضون فتح جبهة جنوب لبنان مع الاحتلال الإسرائيلي بأيّ شكل من الأشكال، حتى ولو بشكل ما من أشكال التعبير السلمي الديمقراطي، وليس على شاكلة المواجهات الحربية المسلحة، وإن كانت على قاعدة الإسناد والإشغال لا على قاعدة الحرب المفتوحة والواسعة.

والحقيقة أنّ هذا المطلب هو مطلب رفعته وجاهرت به، بداية، الدول الداعمة للاحتلال الإسرائيلي ولعدوانه على غزّة، لأنّها كانت وما زالت تخشى من «فلتان» الجبهة الجنوبية، ومن شأن ذلك أن يؤرّق الاحتلال ويُفقده الاستقرار في المناطق الداخلية والشمالية من فلسطين، وهو ما يجعله تحت ضغط آخر لا يمكنه تحمّله. وعليه، فإنّ الوقوف على الحياد يعني فيما يعنيه، وبغض النظر عن نيّات أصحابه، ولا تشكيك فيها، تقديم خدمة للاحتلال الإسرائيلي حتى ولو كانت بسيطة في نظر بعضهم. فهل للبنان، بل لدول الطوق، مصلحة في الوقوف على الحياد في هذه المعركة التي يعرف الجميع أنّها ستقرّر شكل المنطقة والمستقبلها برمتها ووجودهم، وليس فلسطين فحسب؟! ... بهذا المعنى، تصبح الدعوة إلى ما يُسمى «الحياد الإيجابي» دعوة سلبية، ويصبح الحياد سلبياً، حتى لو جمْلَتاه وقلنا إنّه إيجابي.

خلال أكثر من ستّة أشهر من الحرب على غزّة، تكشّفت كثير وعديد من وجوه الدّاكي داخل «إسرائيل»، ومنها اعتراف بعض القادة على المستويات السياسية والعسكرية والأمنية أنّ نيّة هذا الاحتلال هو شرب كلّ ما تعنيه الكلمة من معنى، بل أبعد من ذلك، وإذا كان مطلقو الشعار لا يعرفون هذه الحقيقة فتلك مصيبة، وإذا كانوا يعرفون فالمصيبة أكبر وأدهى. والمطلوب الآخر، الذي لا يقلّ أهمية ومسؤولية، هو طمأنة الخائفين من الحرب ونتائجها على لبنان، وذلك من خلال التأكيد الفعلي والعملي على ضمان بقاء لبنان واحةً ووطناً للبنانيين كلّهم، على اختلاف مكوّناتهم وتنوّعاتهم، لا ساحةً تُستخدم عند الطلب. ولعلّ أوّل خطوة في مسار الطمأنة تبدأ بفتح المسار السياسي المُغلق في لبنان، عبر تسهيل انتخاب رئيس للجمهورية بعيد إطلاق الحياة السياسية والدستورية، ويضمن موقع لبنان ودوره ومسؤوليته العربية تجاه قضايا المنطقة، وفي مقدمها فلسطين.

(كاتب لبناني)

برج بابل وعالم المفاهيم وسؤال النهوض

سيف الدين عبد الفتاح

ربما يثير المفهوم الأساسي الذي يتعلق بسؤال «النهوض» إشكالاً قد يستعصي على النظر الدقيق، وما يرتبط بقضاياه الكبرى، التي غالباً زادت الحيرة في التعاطي معها من الوسط الثقافي والحضاري، وهذا القول أو الاستنتاج، الذي برز مع تعدّد التآليفات والكتابات المتنوعة، لا يعبّر بأي حال عن مبالغة في بيان مدى صعوبة الخوض في هذا المجال، ولكنّه ينبّه إلى ضرورة الاهتمام بالمتطلبات المنهجية للاشتباك مع قضايا مثل هذه. هذا المفهوم الذي يواجه أزمةً حقيقية، ما بين غموض يُحيط به منذ طرحه، والخلط بينه وبين مفاهيم أخرى متعدّدة، من دون تدقيق أو تبسيط في طريقة تناوله، يفرض تحديد ماهية النهوض قبل الحديث عنه مسلّمةً أو أولى الأولويات، إذ إنّ تحديد ماهيته يترك انعكاسات بالضرورة في الرؤية المنهجية أو الإجابة عن أسئلة أخرى تتعلق بهذه العملية، مثل: ما هو النهوض؟ لماذا النهوض؟ (السبب والمقصد)، وكيف يكون النهوض؟ (الأسلوب والمنهج، الطرائق والأدوات، الآليات والإجراءات، والمآلات والمستقبليات). وتبدو أهمّية ذلك، من خلال اعتبار الأسباب السابقة، في ضرورة تنقية مفهوم النهوض في سياقٍ الخبرة في امتداداتها الزمنية والحركية، خاصة أنّ الباحث سيجابه ببعض الدراسات التي ترادف بين مفهوم النهوض وبين مفاهيم وكلمات أخرى، ولأنّها أيضاً، فُحصلة بالأحكام المسبقة أو التحيّزات الكامنة فقد ترتبط باتجاهات أيديولوجية ومذهبية بعينها. هناك كمّ هائل من المفاهيم التي تستعصي على الحصر في تعلّقها بفكرة النهوض، لأنّ الحديث عن النهوض لا يتوقف عند كلمة مفردة، بل يعبّر عن منظومة متكاملة (أسرة كلمات) أو عائلة مفاهيم أو شجرة من المفردات أو شبكة من التصورات والمدركات، سواء ارتبطت بالمفهوم موضّحة أو مبينة، داعمة أو متكاملة؛ أو خُلِطتْ به من دون تمييز بها عند تعريف النهوض والنهضة في مرحلة لاحقة، ونقدّم فيها تعريفاً محدداً؛ تعريف النهوض بين البناء وإعادة البناء، ومسألة أخرى قد تتعلق بمنهج النظر إلى حال التعدّد المفاهيمي واختلاف الألفاظ وتنوع الدلالات، وهو أمر يدخل في النظر إلى التعدّد حالة حضارية وثقافية تترك آثارها لزاماً على عالم المفاهيم، لا ينتج كلّ تعدّد آثاراً إيجابية، ولا ينتج كلّ تنوع إثراءً مؤكداً، فالتعدّد والتنوع قد يصيران نقمة لا نعمة، خاصة إذا كان الاستخدام لهما مريضاً، وكلاهما داخل في مسألة الاختلاف وما يتبعه من حوار أو خلاف، حتى إن بعضهم قد ميّز بين اختلاف التنوع واختلاف التضاد.

نعود بعد رصد خريطة التعدد المفاهيمي المتعلّق بالنهوض؛ أو أسطورة برج بابل التي اتخذها المهتمون بعلوم اللغة والألسنية، واعتمدوها ضمن المداخل اللغوية، خاصة تلك التي ترتبط بالكلمات والألفاظ والمفردات وتعدّدها، الذي قد يصل إلى حدّ الاختلاط والفوضى، في قديم الزمان، عندما كان البشر كلّهم مجموعةً صغيرةً، كانوا جميعاً يتحدّثون بوسيلة واحدة ولغة مشتركة. ولمّا وصلوا إلى بلاد الرافدين، وقرّروا أن يستوطنوا فيها، رأوا أن يبنوا برجاً عالياً يطاول السماء، تخليداً للإنسان وعظمته. هذان التحدّي والغرور اللذان أصابا الإنسان آنذاك بغضب الآلهة عكس رغبة البشر، فدمّر البرج، وتشتّت البشر آنذاك، وصاروا مجموعات مختلفة وكثيرة، كلّ مجموعة تتكلّم لغة مختلفة. وفي رواية أخرى، كان برج بابل في إحدى مدن ما بين النهرين، التي حاول أهلها قبل نوح عليه السلام، كما ورد في الكتاب المقدّس، أن يشيّدوا برجاً يصعد إلى عنان السماء، فعوقبوا ببلبلة الألسن، ولم يفهم بعضهم بعضاً، مع أنّهم كانوا يتكلمون لغة واحدة، يعلّلون بالقصة تعدّد اللغات واختلاف الأفهام. هذه الحكاية باختصار في مكنونها حكمة وموعظة، وهي واحدة من أكثر الأساطير تداولاً، توضّح أنّ البشر نظروا إلى اللغة، منذ أقدم العصور، بوصفها مشتركاً له تأثيرٌ كبيرٌ في حياتهم، وأنّ حالة الانحراف الدلالي ربما تشكّل عقاباً لغوياً في مسألة تلقي اللغة وعالم المفاهيم، فهذه الأسطورة لا تشير إلى تعدّد اللغات فقط، وفي رواية أخرى تشير إلى تعدّد التصوّرات والأفهام في عالم المفاهيم، حتى لو كانت اللغة مشتركة، وهو عقاب- لو تعلمون- عظيم. في هذا المقام أيضاً، يمكننا أن نتذكر عالم المفاهيم الذي اتخذه كاتب هذه السطور مشروعاً ضمن اهتماماته الثقافية والفكرية والحضارية، وتواصل مع أستاذ مبرز في الغرب؛ فرد ريجز، واختصاصه في علم الإدارة والعلوم السياسية والاجتماع السياسي، واهتمّ كثيراً بعالم المفاهيم، وعمل بنشاط في لجنة خاصة بتحليل المفاهيم والمصطلحات التابعة للمجلس الدولي لعلوم الاجتماع، وأدار ووجه مشروع «COCTA»، الذي طوّره إلى مشروع استدرك على الأول، وتغيير اسمه إلى «INTER-COCTA» يهدف إلى وضع مجموعات من المعاجم الخاصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، وقد أشار إلى أنّ هذا المشروع يهدف إلى توحيد المفاهيم والمصطلحات «ISO»، وشرع هذا المشروع في أمر خطير يستحدث المفاهيم والمصطلحات، وقد وجّه كاتب هذه السطور إلى المشروع نقداً، بل نقضاً له في الأصول والجذور، وأرسله إلى فرد ريجز، ورقّ عليه، مطولاً، أحد تلامذته ينحو هذا الاتجاه في نقد المشروع في صيغته الأولى والمطوّرة، كتب ريجز مقالاً مهماً بعنوان «برج بابل وترابط العلوم: أعراض بابل المتزامنة»، جاعلاً من مؤتمر في علوم الاجتماع الذي توفّر على تقصّي مفاهيم ثلاثة (التنمية والاغتراب والأمة)، وقد تميّزت ملاحظاته في رصد التوجّهات حول المؤتمر بالعمق والدقّة.

> الحديث عن النهوض يعبّر عن منظومة متكاملة او عائلة مفاهيم او شجرة من المفردات او شبكة من التصورات والمدركات

كان أفضل ما في هذا المقال التنويه الذي تضمّنه، وهو ما يرتبط بموضوعنا مباشرة، ألا وهو سؤال النهوض. يقول ريجز: «وجدنا في مؤتمرنا مترادفات متنوّعة، ولكنّها غير ملائمة، كلمة أساسية، معانيها كثيرة، ومع هذا التكاثر أصبح كلّ معنى أكثر غموضاً، وللتغلب على هذا الغموض يمكن صياغة كلمات جديدة، وغالباً ما يُستبدل بالمعنى مرادف موجود بالفعل». هذا التشخيص، وربما المقترح، بوصفه العلاج، قد يكون أمراً مناسباً في هذا المقام، سواء لهذه الأعراض المتشابكة لـ «برج بابل» في عصرنا الحاضر، وكذلك ما يعود إلى التداول في اللغة بحمل ألفاظ مختلفة ومتعددة قد تتحكم فيها الاعتقادات الأيديولوجية المسبقة، وهي أمور قد يُشار إليها كما عبّر عنها ريجز «Syndieme-babel» (أعراض بابلية اللغوية)، والتي استدنت إلى تلك الأسطورة المتعلقة ببرج بابل. مفهوما النهضة والنهوض ليسا بعيدين عن تلك الأعراض كلّها، التي يجب التعامل معها ببصيرة ورويّة وحكمة.

(كاتب مصري في إسطنبول)

الحياد الإيجابي... حياد سلبي

وائل نجم

منذ انطلاق معركة طوفان الأقصى من غزّة، والعدوان الإسرائيلي الذي استهدف القطاع في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، ومنذ انخراط جبهة جنوب لبنان، اعتباراً من الثامن من أكتوبر في هذه المعركة، على قاعدة الإسناد والإشغال، انطلقت موازاة ذلك في لبنان دعوات من مرجعيات سياسية وحزبية، وحتى دينية، إلى عدم «الزجّ» بلبنان في أتون هذه المعركة، خوفاً من الغضب الإسرائيلي، كما لو أنّ تلك المعركة تجري في أقاصي الأرض أو على سطح القمر وليست على حدود لبنان (!) وجرى تلطيف دعوة إدارة الظهر لما يجري للشعب الفلسطيني برفع شعار «الحياد» أو «الحياد الإيجابي»، ويظنّ كاتب هذه السطور، أنّه لا أحد في لبنان ولا في عالمنا العربي يستطيع أن يفسّر معنى «الحياد الإيجابي»، بمن فيهم من أطلق وروّج هذا الشعار.

بغضّ النظر عن هذا الشعار الذي لم يكتفوا بذلك، بل نظموا حملة إعلامية، ما زالت متواصلة وتدندن دائماً برفض الحرب ورفض جرّ لبنان إليها، وهم عملياً يريدون القول بذلك إنّهم يرفضون فتح جبهة جنوب لبنان مع الاحتلال الإسرائيلي بأيّ شكل من الأشكال، حتى ولو بشكل ما من أشكال التعبير السلمي الديمقراطي، وليس على شاكلة المواجهات الحربية المسلحة، وإن كانت على قاعدة الإسناد والإشغال لا على قاعدة الحرب المفتوحة والواسعة.

والحقيقة أنّ هذا المطلب هو مطلب رفعته وجاهرت به، بداية، الدول الداعمة للاحتلال الإسرائيلي ولعدوانه على غزّة، لأنّها كانت وما زالت تخشى من «فلتان» الجبهة الجنوبية، ومن شأن ذلك أن يؤرّق الاحتلال ويُفقده الاستقرار في المناطق الداخلية والشمالية من فلسطين، وهو ما يجعله تحت ضغط آخر لا يمكنه تحمّله. وعليه، فإنّ الوقوف على الحياد يعني فيما يعنيه، وبغض النظر عن نيّات أصحابه، ولا تشكيك فيها، تقديم خدمة للاحتلال الإسرائيلي حتى ولو كانت بسيطة في نظر بعضهم. فهل للبنان، بل لدول الطوق، مصلحة في الوقوف على الحياد في هذه المعركة التي يعرف الجميع أنّها ستقرّر شكل المنطقة والمستقبلها برمتها ووجودهم، وليس فلسطين فحسب؟! ... بهذا المعنى، تصبح الدعوة إلى ما يُسمى «الحياد الإيجابي» دعوة سلبية، ويصبح الحياد سلبياً، حتى لو جمْلَتاه وقلنا إنّه إيجابي.

> المعركة في غزّة ستقرّر شكل المنطقة برمتها ومستقبلها، وليس فلسطين فحسب

خلال أكثر من ستّة أشهر من الحرب على غزّة، تكشّفت كثير وعديد من وجوه الدّاكي داخل «إسرائيل»، ومنها اعتراف بعض القادة على المستويات السياسية والعسكرية والأمنية أنّ نيّة هذا الاحتلال هو شرب كلّ ما تعنيه الكلمة من معنى، بل أبعد من ذلك، وإذا كان مطلقو الشعار لا يعرفون هذه الحقيقة فتلك مصيبة، وإذا كانوا يعرفون فالمصيبة أكبر وأدهى. والمطلوب الآخر، الذي لا يقلّ أهمية ومسؤولية، هو طمأنة الخائفين من الحرب ونتائجها على لبنان، وذلك من خلال التأكيد الفعلي والعملي على ضمان بقاء لبنان واحةً ووطناً للبنانيين كلّهم، على اختلاف مكوّناتهم وتنوّعاتهم، لا ساحةً تُستخدم عند الطلب. ولعلّ أوّل خطوة في مسار الطمأنة تبدأ بفتح المسار السياسي المُغلق في لبنان، عبر تسهيل انتخاب رئيس للجمهورية بعيد إطلاق الحياة السياسية والدستورية، ويضمن موقع لبنان ودوره ومسؤوليته العربية تجاه قضايا المنطقة، وفي مقدمها فلسطين.

(كاتب لبناني)

كيف نفهم الحراك الطلابي الجامعي الأميركي من أجل فلسطين؟

أسامة أبو ارشيد

لا ينبغي أبداً التهوين من المعركة الجارية في كثير من الجامعات الأميركية، من أقصى الولايات المتحدة في الشمال الشرقي في ولاية ماساتشوستس، إلى أقصى الغرب حيث كاليفورنيا، بشأن الموقف من الحقوق الفلسطينية، وحرب الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزّة. هي معركة حقيقية، وقد يكون لها تداعيات مستقبلية جوهرية، في المدين المتوسط والبعيد، على الانحياز الأميركي الأعمى والتواطؤ الكامل مع إسرائيل، كما أنّه قد يكون لها تداعيات في المدى المنظور القريب على الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأميركية في شهر نوفمبر / تشرين الثاني القادم.

الطرف الإسرائيلي وحلفاؤه في الولايات المتحدة، بما في ذلك في الحزبين الرئيسيين؛ الديمقراطي والجمهوري، والإدارة، والكونغرس، والإعلام، واللوبي الصهيوني، يدركون تماماً خطورة ما يجري، وما قد يترتب عليه من آثار سلبية على ما يوصف بالدعم الأميركي «الذي لا يتزعزع» لإسرائيل والتعامل معها على أنّها مستفتناة من العقوبة حين تسيء التصرف، حتى ولو كان في ذلك ضرر على المصالح الأميركية نفسها. من ثمّ، يمكننا أن نفهم ذلك التهافت الإسرائيلي والأميركي، وفي أعلى المستويات، على إدانة طلبة الجامعات الأميركية، بما فيها أكثرها عراقة وشهرة مثل جامعات هارفارد وييل وكولومبيا وكاليفورنيا في بركلي، احتجاجاً على استثمارات جامعاتهم في شركات ومحافظ تجارية تدعم إسرائيل وتصنع أسلحتها، واتهام هؤلاء الطلبة بمعاداة السامية، والتعامل الأمني العنيف معهم، وتهديدهم بتدخل قوات الحرس الوطني لفضّ اعتصاماتهم السلمية في أحرام جامعاتهم.

أمام حجم التحدي الذي تمثّله اعتصامات الطلبة الجامعيين الأميركيين، لم يتمكن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، من فعل الشيء الأسلم سياسياً، وعدم دسّ أنفه في شأن يفترض أنّه أميركي داخلي، والاكتفاء بجهود اللوبي الصهيوني وحلفائه في محاولة احتوائها وقمعها، فكان أن خرج في خطاب، ألقاه يوم الأربعاء الماضي، مُديناً لكل الاعتصامات ومحرّضاً عليها، وصف نتنياهو الطلبة المعتصمين سلمياً بـ«الغوغاء المعادين للسامية الذين استولوا على الجامعات الأميركية الرائدة». لم يكتفِ نتنياهو بتلك الأكاذيب، بل أضاف أنّ الاعتصامات «المرؤعة» تلك «تدعوا إلى إبادة إسرائيل»، وزعم أنّ المعتصمين «يهاجمون» الطلاب اليهود، ولو اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، وأعضاء هيئات التدريس من اليهود، وأنّ اعتصاماتهم «تذكّر بما حدث في ألمانيا النازية في الثلاثينيات». كما كانت لافتةً وقاحةُ نتنياهو عندما وصف تعامل رؤساء الجامعات الأميركية، الذين هم جُلّهم، إن لم يكن كُلّهم، مؤيدون ومنحازون لإسرائيل، بـ«المخزي».

تصريحات نتنياهو تلك، جاءت في ذات اليوم الذي قاد فيه رئيس مجلس النواب الأميركي مايك جونسون وفداً من النوّاب الجمهوريين لزيارة جامعة كولومبيا، حيث ندد بالاعتصام الطلابي فيها، ووصفه بـ «حكم الغوغاء»، ودان ما سماه «فيروس معاداة السامية» في الجامعات الأميركية. أبعد من ذلك، هدد جونسون الطلبة بأنّهم إذا لم يفضّوا اعتصاماتهم، فإنّه سيكون «هناك وقت مناسب لتدخّل الحرس الوطني». ومع أنّ رئيسة جامعة كولومبيا، نعمت (مينوش) شفيق، منحازة كلياً لصالح إسرائيل، وضدّ طلبة جامعتها المؤيّد أغلبهم للحقوق الفلسطينية، إلا أنّ جونسون، ومن معه، لم يترددوا في الدعوة إلى استقالتها بسبب «فشلها» في حماية الطلاب اليهود.

المفارقة، أنّ شفيق، وغيرها من رؤساء الجامعات، كما في جامعة ييل، وجامعات نيويورك وتكساس في أوستن وجنوب كاليفورنيا، سمحوا لقوّات الأمن بانتهاك حرمة مؤسساتهم التعليمية، التي تباهي بالنزاهة وبحريّاتها الأكاديمية، إذ أعتدي على الطلبة المعتصمين واعتُقل المئات منهم. بل إنّ مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف بي آي)، كريستوفر راي، أكد أنّ مكتبه يُنسّق مع الجامعات لرصد «التهديدات بالعنف». الرئيس جو بايدن أيضاً، لم يشأ أن يفوّت فرصة إظهار تضامنه مع إسرائيل، فكان أن أصدر بياناً، يوم الثلاثاء الماضي، لمح فيه إلى أنّ الاعتصامات الطلابية تلك «معادة صارخة للسامية تستحق الشجب». المفارقة، أنّ كثيراً من الطلبة المعتصمين وأساتذتهم المؤيدين لهم، نصرة للحقوق الفلسطينية ورفضاً للجرائم الإسرائيلية وتواطؤ جامعاتهم معها، هم أنفسهم يهود، وبعضهم اعتُقل من قوات الأمن (!) لكن، لماذا يهتمّ هؤلاء كلّهم، بدءاً من بايدن ونتنياهو وجونسون، مروراً بأعضاء في الكونغرس الأميركي واللوبي الصهيوني، وكثير من الإعلام الأميركي الذي لا يتورّع عن فبركة مزاعم «معاداة السامية» بالتحرك الطلابي ضدّ إسرائيل؟ ... يمكن فهم ذلك من خلال زاويتين؛ تاريخية، وأخرى راهنة ومستقبلية مرتبطة بها.

تاريخياً، وتحديداً في ستينيات القرن الماضي، مثّلت الحركة المناهضة للحرب الأميركية في فيتنام تحدياً أساسياً لإدارة الرئيس ليندون جونسون. كانت المجموعات الطلابية الجامعية عماد تلك الحركة. وعندما عجز جونسون عن احتوائها عمد إلى تخويل قوات الشرطة المحلية و"إف بي آي"، بل حتى وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي إيه)، صلاحيات التجسس، والتحقيق والاعتقال، والقضّ بالقوّة، ضدّ الحركات الاحتجاجية وعناصرها. وفي عام 1968، ضمّن المرشح الجمهوري للرئاسة، ريتشارد نيكسون، «سحق» الحركة المناهضة للحرب في برنامجه الانتخابي، وهو ما بدا عملياً في تطبيقه مع تسلّمه الرئاسة، مطلع عام 1969. وفي عام 1970، استدعت قوات الحرس الوطني إلى جامعة «كينت» في ولاية أوهايو لفضّ احتجاج طلابي على الحرب، كانت نتيجته مقتل 13 طالباً، في خضمّ مساعي كلّ من جونسون ونيكسون في قمع الحركات الاحتجاجية، وعمودها الفقري من الطلبة، كانت غالبية إدارات الجامعات الأميركية متواطئة مع السلطة السياسية.

ومع ذلك، لم ينأ عام 1975 إلا وكانت الولايات المتحدة تنسحب من فيتنام، تحت وطأة خسائرها العسكرية هناك، وحركة الشارع الأميركي الاحتجاجية.

إذا انتقلنا إلى الواقع الراهن، وما قد يحمله من تداعيات مستقبلية، فإنّ استطلاعات الرأي المعتبرة تؤكد أنّ الشرائح الشبابية الأميركية أكثر تعاطفاً مع الفلسطينيين. وحتى لا نغرق في كثير من التفاصيل، فإنّنا نكتفي باستطلاع رأي واحد، صادر في الثاني من الشهر الحالي (إبريل/نيسان)، فبحسب نتائج استطلاع مركز بيو للأبحاث، فإنّ نسبة المتعاطفين مع الفلسطينيين ضمن الشريحة العمرية بين 18-29 عاماً تبلغ 33%، مقارنة بـ14% يتعاطفون مع إسرائيل، و21% مع كلا الطرفين. الأمر الآخر، إنّ نسبة المتعاطفين مع الفلسطينيين بين ذات الشريحة العمرية من الديمقراطيين أو من يميلون إليهم تبلغ 47%، مقابل 7% فقط مع إسرائيل، و23% مع كلا الطرفين. مرّة أخرى، وفي محاولة للابتعاد عن تفاصيل ليس هذا مكانها، عن الفئات العمرية الأكبر سناً (كلما زادت الفئة العمرية كان التعاطف مع إسرائيل أكبر)، وحقيقة المزاج في صفوف الجمهوريين ومن يميل إليهم، وهم أكثر انحيازاً لإسرائيل، فإنّ ما يُهمّنا أنّ الجيل الأميركي الناشئ، عموماً، والذي يضم طلبة الجامعات، أكثر حساسية نحو الحقوق الفلسطينية، وهذا أكثر ما يقلق المؤسسة التقليدية الأميركية الحاكمة اليوم. وكذلك اللوبي الصهيوني وحلفاءه. ويزداد الأمر تعقيداً بالنسبة للحزب الديمقراطي، الذي يعاني التيار التقليدي فيه الماضي في مسار تلاشي من انفصال رهيب عن مزاج قاعدته الشبابية الصاعدة. ومن ثمّ، يخشى هؤلاء كلّهم تكرار تجربة الموقف من فيتنام.

> أكثر ما يقلق المؤسسة التقليدية الأميركية الحاكمة، واللوبي الصهيوني وحلفاءه، أنّ الجيل الأميركي الناشئ أكثر حساسية نحو الحقوق الفلسطينية

(كاتب وباحث فلسطيني في واشنطن)

انتفاضة الجامعات الأميركية

جمانة فرحات

تجسّد المشاهد الآتية من جامعات عدة في أميركا، بما في ذلك جامعة كولومبيا، أوضح صورة عن التضامن الشبابي الطلابي مع القضية الفلسطينية وأهميته. صحيحٌ أن الطلاب ينطلقون في حراكهم من رفض العدوان الإسرائيلي الهمجي على قطاع غزّة، وتحركهم المجازر اليومية المستمرة منذ أكثر من ستة أشهر بدعم وغطاء غربي يخفّ حيناً لكنه لا يتلاشى، ويتكثّف مع كل مرحلة، لكن الصحيح أيضاً أن حراكهم يعبّر عن رفض موقف الإدارة الأميركية الداعم لإسرائيل إلى أقصى مدى ممكن، بحيث تصبح المجازر بحق الفلسطينيين مجرّد وجهة نظر، وكذلك المقابر الجماعية، وتبرئة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) من جميع مزاعم الاحتلال، وبالنسبة لإدارة ب

سورية بين وثيقتين وصراع القوى العظمى

سوسن جميل حسن

قبل نحو تسعة أعوام؛ في 18 سبتمبر/ أيلول، أعلن المجلس الإسلامي السوري وثيقة المبادئ الخمسة. وقّع عليها نحو 140 من الشخصيات والكيانات والفصائل السوريّة المُعارضة، وتتضمّن «مجموعة ثوابت وطنية لقَطع الطريق على محاولات إجهاض الثورة السورية وإعادة تأهيل النظام السوري»، كما أُشهِرَت حينها. اليوم، وبعد تسعة أعوام، تغيّرت فيها الجغرافيا السورية والمجتمع السوري، الذي أصبح «مجتمعات»، وتغيّرت ديمغرافيا سورية، والمنطقة والإقليم والعالم، يُعلن سوريون من مختلف شرائح المجتمع السوري في الداخل والخارج، في 18 إبريل/ نيسان الحالي، وثيقةً تحت عنوان «وثيقة المبادئ الخمسة - سورية دولة للسوريين»، أكّدوا فيها بمناسبة ذكرى «استقلال» سورية؛ في 17 إبريل، على خمسة مبادئ أيضاً.

وضعت الوثيقة الأولى مبدأ «إسقاط بشار الأسد وجميع أركان نظامه، وتقديمهم للمحاكمة العادلة» في أول القائمة، بينما استهلت الوثيقة الحالية مبادئها بإعلان «أحقّية التظاهر السلمي سواء الجاري والمستمر في السويداء منذ ثمانية أشهر ضد سلطة النظام أو ضد قوى الأمر الواقع العنصرية والمتطرفة، وفي أيّ منطقة سورية»، وهذا ينمّ عن دراسة متغيرات الواقع. وإذا كانت الوثيقة الأولى قد نادت بخروج «كل القوى الأجنبية والطائفية والإرهابية من سورية» (الحرس الثوري الإيراني، وحزب الله، ومليشيا أبي الفضل العباس، و «داعش»)، فإنّ الوثيقة الحالية نادت بخروج «القوات الأجنبية والمليشيات الطائفية والمتطرفة (كافّة) وعودة الأمن والأمان في جميع الأراضي السورية». في الواقع، سورية محتلّة من عدة جيوش، عدا الفصائل المسلّحة التي ترعاها من الخارج دول أخرى، فإذا كان المطلوب هو «وحدة الأراضي السورية»، كما تشير الوثيقتان، فلا بدّ من أن تكون كلّ الأطراف الموجودة، بالفعل وبالوكالة، على الأرض السورية مستهدفة من دون تمييز.

> مفهوم العلمانية، التي تعدّ مصطلحاً مذموماً لدى بعضهم، بحاجة إلى إعادة تأصيل في وعي الشعب، ما دام أنّها تشكّل الضامن الأكثر فعّالية لحقوق الجميع

> لن تكون كلّ الوثائق التي يمكن أن يضعها ممثلون للشعب السوري، مع احترام النيّات كلّها، قابلة للحل والتطبيق، قبل ترتيب القضايا التي تعدّها القوى الكبرى أكثر أهمّية وأولى

إنّ مشكلاتنا في سورية باتت متجذّرة وأعقد من أي وثيقة، مع احترام نيّات وجهود كلّ الحريصين على وحدة التراب السوري، وسلامة شعبه، ولن يكون هناك حلّ، مهما صَفَتْ النيات وازدادت حزمة المتوافقين أو المتّفقين على مبادئ أساسية، من دون ترتيب أمور المنطقة؛ حلّ القضية السورية يتبع حلّ كلّ القضايا العالقة، وأولها الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والصراع الإيراني الأميركي، وترتيب مصالح إيران وتركيا إقليمياً، أمّا صراعات الدول الكبرى أو صراع أميركا وحلفائها، مع روسيا وحلفائها، فهذا مرهون بنتائج الحرب في أكرانيا، وبإدارة الحرب الباردة بين أميركا والصين.

ما تطرحه هذه المقالة ليس تشاؤماً أو يأساً، إنّما هو واقع من التعقل الإقرار به، فما وصلت إليه سورية والمنطقة يزداد «بؤساً»، وتزداد الفجوة اتساعاً في الواقع بين مكوّنات الشعب السوري، فمهما كانت الوثائق شاملة وملمّة بمطالب يحتاج إليها تغيير الوضع وتشكّل عتبات أساسية من أجل بناء سليم في المستقبل، فإنّ وعي الحاضنة الشعبية المأمولة أو التي تناديها الوثائق وتضعها في صلب أهدافها، أمر ضروري وأساس، إذ ما زلنا إلى اليوم، ورغم كلّ الأثمان التي دفعها الشعب، وتقسيم سورية إلى مناطق احتلال ونفوذ، نسمع الخطاب الطائفي على ألسنة المحلّلين، الذين تمطرنا الشاشات والمواقع بأحاديثهم، وعلى ألسنة بعض السياسيين أو أصحاب النفوذ وصنّاع القرار في المناطق السورية. ليس الخطاب الطائفي فحسب، بل العنصري من قبل الشرائح بعضها تجاه بعض، إنّ 12 سنة من «الخراب» السوري، قد دقّت آسافين التعصب والتفرقة، هذا أمر واقع لا يمكن تجاهله، ولم يُخلق من العدم بعد انتفاضة الشعب السوري وانزلاقها إلى العسكرة أمام العنف الذي قوبلت به، ثم ارتمائها في أحضان القوى الإقليمية والخارجية، من كلّ الأطراف، بل كان مخبّأ كجمرة تحت رماد الشعب، الذي كان يحترق على مهل طيلة عقود، وطيلة عقود أيضاً، أفرغت الشعارات التي كان النظام السياسي يُشهرها بينما الواقع يناقضها تماماً، فأصبحت بعض المصطلحات مرفوضة ومنبوذة بسبب ما ترجمت إليه في الواقع، وأكثرها أهمّية «علمانية» الدولة والمجتمع، فسورية لم تكن في يوم من الأيام دولة علمانية، ولم يكن الشعب في غالبيته يترجم هذا المصطلح في ممارسة حياته، سورية تعزّزت فيها على مدى العقود الماضية أسس الانتماء الديني والطائفي والقبلي، فصار الشعب مكوّنات متجاورة تشكّل مجتمعاً يبدو من الخارج أنّه مستقر، بينما كان يمور في عمقه بالخلافات بين مكوّناته، واستقراره كان حالة استنقاع تضبطه سلطة قوية قمعية. لذلك، فإنّ مفهوم العلمانية، التي تعدّ مصطلحاً مذموماً لدى بعضهم، بحاجة إلى إعادة تأصيل في وعي الشعب، ما دام أنّها تشكّل الضامن الأكثر فعّالية لحقوق الجميع في ممارسة شعائرهم وطقوسهم، من دون أن تطغى فئة على أخرى، وتصادر حقّها في ترجمة حياتها سلوكاً وواقعاً.

العلمانية كانت بالنسبة إلى الشيخ أحمد الصياصنة الكلمة التي دفعته إلى الانسحاب من الوثيقة الأخيرة، بعدما كان قد وقّع عليها، لسببين بيّنهما الصياصنة. الأول، إنّه جرى تعديل الوثيقة بعد توقيعه، وهذا أمر مقبول، فأيّ فرد من حقّه الانسحاب من موافقته على أمر مُنجَز يُعدّل فيما بعد. والثاني، كان مفهوم العلمانية الذي لا يوافق عليه، على الرغم من أنّه أتبع رفضه بقوله «لست مع طائفة ولا مع حزب ولا مع أيّ أيديولوجية»، فماذا عن العقيدة الدينية، وعن الحكم وفق الدين والشريعة؟ فإذا كان «مع كلّ سوري في كلّ مكان... ومع السوريين جميعاً»، فلماذا يرفض العلمانية ما دامت تحفظ لكلّ سوريّ حقّه إذا ما طُبّقتْ قولاً وفعلًا؟

ما نحتاج إليه، قبل الأمل في ترجمة أيّ وثيقة إلى فعل، هو توعية الشعب السوري وطرح أفكار أمامه، وتوضيحها، كي يكون قادراً مستقبلاً على ترتيب واقعه، والبدء في لملمة شظاياه، بعد هذا التخريب كلّه، والدمار الذي مورس في حقّه.

كان من المجدي وضع وعي الحاضنة الشعبية أولويةً بالنسبة إلى الجهات التي نَصّبت نفسها ممثلة للشعب وقضيته وتطلعاته، فمن دون وعي قادر على استيعاب كلّ المفاهيم مقدمةً لاختيار الأنسب لن يكون هناك إشراك فعلي للشعب بجميع مكوناته في المرحلة المقبلة، التي لا يمكن التكهّن بالمسافة التي تفصلنا عنها، فنحن جزء من أزمة كبيرة، كلّ ما حولنا خراب، وكلّ الدول المجاورة تعاني المشكلات المستعصية، من دون أن ينجز ترتيب المصالح بين الدول الكبرى والإقليمية، والعالم اليوم يوجّه جلّ اهتمامه إلى الحرب الإسرائيلية على غزّة، التي هي بالنسبة إلى إسرائيل وداعميها جسر عبور فائق الخطورة والحساسية، في طريق تحقيق استراتيجية إسرائيل المدعومة من أميركا والغرب، إلى اليوم على الأقلّ. تلك الاستراتيجية التي تهدف منذ إعلانها إلى القضاء على القضية الفلسطينية، بمحدّداتها كلّها، من مشكلة اللاجئين، وحقّ العودة، الذي تترجمه المحاولة الحثيثة من أجل القضاء على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) من منطلق أنّ اللجوء لا يستمر إلى الأبد، وأنّه آن الأوان للكفّ عن اعتبار الفلسطينيين في الشتات لاجئين، إلى القضاء التام على فكرة الدولة الفلسطينية، ومن ثمّ محو الهوية الفلسطينية مع الزمن.

هذا الصراع تستند إليه القوى الكبرى والإقليمية. لذا، لن تكون القضية السورية، وكلّ الوثائق التي يمكن أن يضعها ممثلون للشعب السوري، مع احترام النيّات كلّها، قابلة للحل والتطبيق، قبل ترتيب القضايا التي تعدّها القوى الكبرى أكثر أهمّية وأولى.

(روائية سوريّة في برلين)

هل اقتربت تركيا من تحقيق أهدافها في العراق؟

يمان دابقي

لم تكن زيارة الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، العراق، الاثنين الماضي، مجرّد حدث عادي، إذ تصدّرت عناوين الصحف والمجلات، وبدأت محابر الكُتّاب والصحافيين تسيل لتفنيد أهداف الزيارة ومدلولاتها، والمأمول منها، في ظلّ واقع مضطرب، ومنطقة تعجّ بالأزمات والمهددات الأمنية.

لم يذهب الرئيس التركي إلى العراق، الذي غاب عنه 13 عاماً، إلّا بعد حصوله على مؤشّرات صريحة، من مسؤوليه ومستشاريه، بوصول حكومتي العراق (بغداد وأربيل) إلى مرحلة من التجاوب السياسي المعقول مع تركيا، والتعاون في ملفّ مكافحة الإرهاب ضدّ حزب العمال الكردستاني؛ العدوّ اللدود والتاريخي لتركيا. الملفّ الأمني إلى جانب ملفي الطاقة والاستثمار ومشروع «طريق التنمية الاستراتيجي»، كانت الشغل الشاغل، على مدار عام مضى، لكلّ المسؤولين والوزراء في البلدين، فالزيارة الأخيرة جاءت تتويجاً لجهود طويلة قادها وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، الذي كان له الفضل الأول في توطيد الأرضية داخل العراق، وفي مدّ جسور تواصل مع كلّ الأطراف داخل العراق، بما فيها أحزاب كردية وسنية، حين شغل منصب رئيس جهاز الاستخبارات. كذلك، جاءت الزيارة بعد احتضان أنقرة سلسلة اجتماعات على هامش منتدى أنطاليا الدبلوماسي في أواخر الشهر الماضي (مارس/ آذار). لذا، تحمل مدلولات الزيارة من ناحية الأهمية أبعاداً مهمّة في إحداث نقلة نوعيّة في العلاقات، ونقلها إلى مستويات استراتيجية، تبدأ بذوبان جليد الخلافات المتراكم، والانتقال إلى تحقيق الآمال والتطلّعات بما ينعكس إيجاباً على البلدين. فمن ناحية التوقيت، جاءت الزيارة في ظلّ أزمات اقتصادية وارتفاع مستوى التضخم في كلا البلدين، بشكل دفع الطرفين إلى التفكير بتنويع مواردهما الاقتصادية، ورفع معدّل التبادل التجاري إلى 15 مليار دولار في المديين القريب والمتوسط. إقليمياً، جاءت الزيارة، التي تأجّلت أكثر من مرّة، في مناخ دولي ساخن، إذ ألقت تداعيات حرب روسيا وأوكرانيا والعدوان الإسرائيلي على غزّة ظلالها على معادلة الطاقة والأمن في الشرق الأوسط والبحر الأحمر، لأنّ بعض الدول؛ العراق واليمن وسورية، أضحت حلقات تأثير وتأثّر ضمن معادلة الردع الدولية الإقليمية بين أطراف الصراع، مثل إيران التي اتخذت من الساحتين اليمنية والعراقية منصّتين للضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل. في المقابل، أدخلت إسرائيل لبنان وسورية في معادلة التأثير عبر إشعال الجبهة الشمالية وصولاً إلى الأردن وبحر العرب، الأمر الذي انعكس سلباً على ممرّات الطاقة العالمية، التي تمرّ منها نحو 12 % من احتياجات أوروبا والصين النفطية.

> تبقى المعضلة في تحويل تصريحات السوداني إلى أفعال، فضلاً عن موقف إيران ودورها في معادلة التأثير في كلّ الملفّات، على اعتبار أنّ العراق ساحة خلفية لها

> لدى العراق وتركيا علاقات حيوية مع إيران ولا يمكن تجاهلها، ومن الواضح أنّ إيران لا تُعارض حركة الإنعاش في التجارة والاقتصاد

كان الساسة الأتراك على مقربة وتماس من هذه المتغيّرات، التي أثّرت، بشكل أو بآخر، على تطلّعات أنقرة المستقبلية في كامل الشرق الأوسط، أهمها، طموح أنقرة في أن تكون بوابةً فعليةً لأمن واقتصادات دول أوروبا، ومركزاً حيويّاً لنقل الغاز، وغيره من الموردات الصناعية والتجارية القادمة من دول الخليج والشرق الأوسط، لذا كان من الطبيعي أن تمضي تركيا وراء مصالحها الوطنية والأمنية والاقتصادية قبل فوات الأوان. بالنظر إلى الوفد الذي رافق أردوغان، من وزراء الخارجية والداخلية والأمن والاستخبارات والدفاع والتنمية والصناعة والتجارية والمواصلات، يمكن القول إنّ كلّ شيء كان جاهزاً لتدشين مرحلة جديدة من العلاقات مع العراق؛ توقيع اتفاق شامل للتعاون الاستراتيجي، إلى جانب 20 مذكرة تفاهم واتفاق شَملت إلى حدّ ما كلّ مجالات العلاقات الدولية، وهذا ما أغرى، نوعاً ما، الجانب العراقي، الذي لم يتوانَ عن إظهار كامل اهتمامه بهذه الزيارة، من مراسم الاستقبال وصولاً إلى التصريحات السياسية والتغطيات الإعلامية. وبعد وضعأردوغان اللمسات الأخيرة على مذكّرات التفاهم، التي وقّعها مع رئيس الوزراء محمد شيّاع السوداني، وبعد المباحثات التي أجراها مع مسؤولي إقليم كردستان، اتضح أنّ عنوان الزيارة وهدفها من وجهة النظر التركية: «الأمن مقابل التنمية»، وفي الأولى أهمّية قصوى لتركيا، ومحدّد رئيس وناظم للعلاقات مع العراق، ولا نبالغ إن قلنا هي العامل الأكثر أهمّية، الذي دفع تركيا للانفتاح على العراق، لوضع حلّ نهائي لملف مكافحة الإرهاب ضدّ حزب العمال الكردستاني، الذي يتّخذ من شمال العراق ساحة تهديد لتركيا، التي ترغب في توسيع المنطقة الآمنة داخل العراق إلى عمق يصل لما بين 30 و40 كلم، ومثلها في سورية، وهذا ما أكّد عليه الرئيس التركي في أكثر من مناسبة. وهنا، لا بدّ من التذكير أنّ تركيا تُنفّذ منذ سنوات عمليات عسكرية جراحية على طول شريطها الحدودي مع سورية والعراق، وقد شهد النصف الأخير من العام المنصرم (2023) عمليات نوعية ضد أطر حزب العمال الكردستاني، ومنشآت الطاقة والبنى التحتية، في مرحلة أولى لتفكيكهم واستنزافهم، أمّا الأكثر أهمّية فهو ما تنوي أنقرة تنفيذه في العام الحالي (2024)، أي تنفيذ عملية عسكرية بالتعاون والتنسيق مع حكومتي بغداد وأربيل، هدفها إبعاد ونزع سلاح كوادر حزب العمال وتحييدهم عن كامل الشريط الحدودي، وهذا من شأنه أن يمهّد الأرضية لإنعاش عجلتي التجارة والاقتصاد، وحتى النفط والمياه، بين العراق وتركيا، فهل فعلاً ستتعاون حكومتا أربيل وبغداد مع تركيا في الملف الأمني؟ وهل تمتلك تلك الحكومتان الإمكانات والوسائل لتحقيق هذا التعاون؟ من حيث المبدأ، لا خيار أمام الحكومتين إلّا التعاون وإنهاء مخاوف أنقرة، بهدف جني ثمار الاستثمارات في مجالات التجارة والاقتصاد، وبقية المذكّرات الموقّعة، حتى ملف المياه المتنازع، عليه منذ سنوات، لن يُكتب له النجاح من دون تقدّم في الملف الأمني، ولأجل ذلك، اكتفت تركيا بتشكيل لجنة مائية عليا مشتركة مع العراق لمتابعة هذا الملف، ومعنى ذلك أنّ أنقرة ستعتمد نظام المقايضات والمفاضلة بين الملفات، انطلاقاً ممّا ستراه في ملف الأمن والحدود. التصريحات التي أطلقها السوداني بشأن رفضه أن يكون العراق منصّة تهديد لدول الجوار وتركيا، وحظره سياسياً حزب العمال الكردستاني، إشارات مهمّة للتقدّم نحو تركيا، فيما تبقى المعضلة في تحويل التصريحات إلى أفعال، فضلاً عن موقف إيران من كلّ ما سبق، ودورها في معادلة التأثير في كلّ الملفّات المذكورة، على اعتبار أنّ العراق ساحة خلفية لها، ولديها وكلاء وأذرع ومليشيات وعلاقات مع أحزاب في البرلمان العراقي، فهل راعت الأطراف مصالح إيران في الملفّ الأمني، والتي من دونها، على أقل تقدير، لن تستطيع حكومات العراق تقديم أيّ شيء مفيد لأنقرة؟ تمّت مراعاة مصالح إيران التجارية والاقتصادية، فلدى العراق وتركيا علاقات حيوية مع إيران ولا يمكن تجاهلها، ومن الواضح أنّ إيران لا تُعارض حركة الإنعاش في التجارة والاقتصاد وقد تُقدّم تسهيلات لتركيا في هذا الخصوص، لكن من غير المؤكّد مقايضة إيران ذلك كلّه بالمعادلة الأمنية التي عملت على نسجها سنوات، فعلى سبيل الذكر، يتطلّب طريق التنمية البالغ طوله 1200 كلم، وبتكلفة 17 مليار دولار، تهيئة الظروف الأمنية، من البصرة جنوباً إلى الموصل شمالاً، وصولاً إلى جنوب تركيا وامتداده إلى مرسين، وهذا يقتضي تعاوناً أمنياً واستخباراتياً بين تركيا وحكومتي أربيل وبغداد لتأمين الطريق، وطرد كامل عناصر حزب العمال الكردستاني، في مناطق مثل مثلث سنجار وسهل نينوى، وصولاً إلى الموصل شمالاً، ومن المعروف أنّ بعض تلك العناصر تتلقّى دعماً من إيران، التي وفرّت لهم دعماً لوجستياً، وملاذاً آمناً في جبال قنديل وفي حدودها المتاخمة للعراق.

إذاً، ومن خلال الواقع الراهن، سيخضع هذا الملفّ للتجاذب السياسي بين العراق وتركيا وإيران، وسيصل إلى ذروة التوتّر بين الأحزاب العراقية داخل البرلمان. قد تبدو تركيا مطمئنة في هذا الشأن بعد إعادة ترميم علاقاتها مع غالبية الأحزاب الكردية والسنّية. حتى الأحزاب الناقمة عليها في كردستان العراق، بسبب حوادث مدينة السليمانية الأخيرة، التي استهدفت تركيا فيها مواقع لحزب العمال الكردستاني، أعادت تركيا علاقاتها الطبيعة معها، لكن ذلك كلّه لا يعد كافيا، في نظر مراقبين، ما لم يظهر موقف إيران الفعلي من عمليات التقارب التركي العراقي.

تبقى الملفّات الأخرى التي نوقشت خلال الزيارة؛ تفعيل خط أنابيب كركوك، وإعادة تصدير نفط كردستان إلى تركيا عبر ميناء جيهان، وملف المياه والتجارة والمناطق الصناعية، ملفّات عالقة وُضعت لها لجان مشتركة للنظر فيها تدريجياً، ذلك أنّ ملف النفط يخضع لحسابات داخلية بين أربيل وبغداد والشركات الأجنبية المساهمة، والتي ترغب في الحصول على أرباح مضاعفة، وعليه فإنّ تركيا ستلعب دوراً حيوياً مع الأطراف الداخلية لحلحلة هذا الملفّ، بهدف عودة تشغيل خط كركوك، الذي أدّى إلى خسارة العراق نصف مليون برميل منذ إيقافه في العام 2023. ينطبق هذا الملفّ على ما سيعمل عليه في ملفّ المياه، ومشاريع طريق التنمية، الذي حقّق تقدماً بتوقيع اتفاقية رباعية مع العراق وقطر، والإمارات المتعطّشة إلى لعب دور استراتيجي في إدارة ميناء الفاو، عبر شركتها الرئيسية في موانئ أبوظبي، ولا يغيب موضوع التنافس مع قطر، التي تحاول هي الأخرى مزاحمة دول الخليج في لعب دور حيوي على الساحة الدولية، كذلك مصر التي ربما ترى في هذا الطريق خطراً وجودياً على قناة السويس، في حال كان الهدف منه إيجاد بدائل برّية وبحرية وسكك حديد تكون خياراً أنسب لدول أوروبا. كلّ هذه الحسابات، على ما يبدو، أخذت بعين الاعتبار من صنّاع السياسة الأتراك، الذين اختاروا العراق محطة أولى بعد إنجازاتهم في أفريقيا ودول القوقاز والبلقان، لحجز مقعد لهم في معادلة الملاحة الدولية والطاقة، ووَصْلِ آسيا وأوروبا عبر بوابتهم الحيوية، فهل ستجني تركيا ثمار استراتيجيتها الجديدة أم أنّ كلّ ما سبق سيوظّف لتحقيق معادلة الأمن القومي التركي، ودرء المخاطر قبل وقوعها من بوابتي الإغراءات الاقتصادية والتنموية لدول الشرق، لا أكثر؟

(كاتب سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads